الملخص

تحكم المسؤولية القانونية الناشئة عن حوادث المرور مجموعة من القواعد القانونية المختلفة المنظمة للسير على الطريق ومحددة للمسؤولية الجزائية الناشئة عنها ، وهي قواعد تضمنتها مجموعة من القوانين المختلفة التي عالجت الموضوع بشكل مباشر كقانون المرور وقانون التأمين الإلزامي في المسؤولية المدنية الناشئة عن استعمال المركبات ، وبشكل غير مباشر قانون العقوبات والقانون المدني .

وقد حددت النصوص العقابية العديد من حوادث المرور التي تمثل جرائم وبصورة متعددة وضمن إحكام خاصة في قانون المرور النافذ فقد تم توضيح مفهوم المسؤولية الجزائية وشروطها ، ومفهوم الخطأ وعناصره ، واستعراض الحماية الجنائية لمتطلبات المرور والمصلحة المعتبرة للحماية الجنائية للإنسان ، ثم استعراض أركان الخطأ وخصائصه ومن ثم استعرضنا صور الخطأ ومعيار الخطأ والآثار المترتبة على جرائم المرور ، لذلك جاء بحث هذا الموضوع (المسؤولية الجزائية الناشئة عن جرائم المرور الواقعة على الإنسان) مقسما إلى ثلاثة فصول .

الفصل الأول : تناولنا فيه فكرة المسؤولية الجزائية الناشئة عن جرائم المرور الواقعة على الإنسان ، وبحثنا العديد من المسائل حيث بدأنا بمفهوم المسؤولية الجزائية بتعريفها لغة واصطلاحا ، ثم بيان شروطها المتمثلة في الأهلية الجزائية والخطأ وبيان مفهوم الخطأ بتعريف الخطأ غير العمدي ، وبيان عناصره المتمثلة بالإخلال بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون ، والعلاقة النفسية بين الإرادة والنتيجة . ثم بينا الحماية الجنائية للمرور وتوضيح المقصود بالحماية الجنائية وتعريفها لغة واصطلاحا وبيان دواعي الحماية الجنائية للمرور ثم بحثنا المصلحة المعتبرة للحماية الجنائية للمرور .

الفصل الثاني : خصصناه لبحث أركان القتل والإيذاء الخطأ في جرائم المرور الواقعة على الإنسان ، فان جرائم المرور تعد جرائم خطأ غير عمدية ويجب إن يتوفر فيها ركنين الركن المادي للجريمة ، وهو مظهرها الخارجي أو كيانها المادي ، وإذا انعدم الركن المادي فلا جريمة ولا عقاب وقد بحثنا في هذا الركن السلوك الإجرامي ، والذي يعد احد عناصر الركن المادي وتعد القاسم المشترك بين جميع أنواع الجرائم العمدية

منهـا أو غيـر العمديـة ، فـلا جريمـة بغيـر سـلوك مـادي . وتطرقنـا إلـى تعريـف السـلوك الإجرامي وصوره المتمثلـة بالسـلوك السـلبي والايجـابي ، ثـم بينـا العنصـر الثـاني للـركن المادي هو النتيجة الإجرامية ، التي تعد الأثر التي يترتب على السلوك الإجرامي ومـن ثـم بيان مفهوم النتيجة الإجرامية في مدلولين المدلول المادي ، والمدلول القانوني للنتيجة ومن ثم وضحنا النتيجة الضارة والنتيجة الخطرة وثم بينـا النتيجـة الجرميـة فـي جـرائم المـرور المتمثلة في الوفاة جراء حوادث المرور ، والإصابة المرورية .

كما بحثنا العلاقة السببية في جرائم المرور وأوضحنا معنى العلاقة السببية ومعيـار تحقيـق العلاقة السببية من خلال النظريات الثلاثة وهي نظريـة السـبب المباشـر ، ونظريـة تعـادل الأسباب ، ونظرية السبب الملائم أو السـببية الكافيـة ، ثـم استعرضـنا موقـف القضـاء مـن العلاقـة السـببية ، والـذي اسـتقر علـى إتبـاع معيـار العلاقـة السـببية طبقـا لنظريـة تعـادل الأسباب.

وفي الركن المعنوي (الخطأ) بحثنـا خصـائص الخطـأ المتمثـل فـي انعـدام القصـد الجنـائي وشخصية الخطأ وجسامة الخطأ ، ثـم استعرضـنا صـور الخطـأ وهـي الإهمـال والرعونـة وعدم الانتباه وعدم مراعاة القوانين والأنظمة ، ومعيار الخطأ من خلال النظريـات الثلاثـة وهـي النظريـة الموضـوعية والنظريـة الشخصـية والنظريـة المختلطـة ، اذ تتنـازع هـذه النظريات في تحديد معيار الخطأ .

الفصل الثالث : فقد تم استعراضنا للآثار الناشئة عن جرائم المـرور وتـدابير الوقايـة منهـا وتم البحث في الجزاءات الجنائية الناشئة عن جـرائم المـرور وتوضـيح العقوبـات الجنائيـة وهي العقوبات السالبة للحرية كالسجن والحـبس والتـي نـصَّ عليهـا المشـرع العراقـي فـي قـانون العقوبـات وقـانون المـرور النافـذ فـي الأقسـام (21 ، 22 ، 23 ، 24) وبالنسـبة للعقوبات المالية تعد الغرامة هي العقوبة المالية الأصلية وهـي عقوبـة تمـس الذمـة الماليـة للمحكوم عليه .

كما تم البحث في التدابير الاحترازية وهي التدابير السالبة للحرية ، والتدابير السالبة للحقوق ، كحظر ممارسة العمل ، وسحب إجازة السوق وتوضيح النصوص القانونية التي تضمنها قانون العقوبات والنصوص التي وردت في قانون المرور النافذ .

كما تم البحث في الظروف والأعذار المقترنة بجرائم المرور وتوضيح الظروف المشددة في جرائم المرور ، وهي نوعان عامة وخاصة ، والظروف المشددة الخاصة منها ما يرجع إلى جسامة خطأ الجاني مثل قيادة المركبة بإهمال ورعونة واستهتار التي وردت في قانون العقوبات في المادة (1/416) وفي قانون المرور في القسم (2/23) ، والقسم (3/24) ، وكذلك قيادة المركبة تحت تأثير مسكر أو مخدر أو النكول عن مساعدة المجني عليه أو لم يطلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . وأوضحنا الظروف المشددة التي ترجع إلى جسامة النتيجة كما في حالة إصابة ثلاثة أشخاص فأكثر ، أو في حالة موت أكثر من شخص وظروف مشددة ترجع إلى جسامة الخطأ والنتيجة معا .

وتناولنا بالبحث الظروف القضائية المخففة والأعذار القانونية المخففة وهي نوعان العامة والخاصة والأعذار القانونية المخففة الخاصة ، فان المشرع حدد ثلاث حالات لتطبيق العذر القانوني المخفف في جرائم المرور ، ونلخص هذه الحالات في وقوع الحادث خارج منطقة العبور ، ومبادرة السائق بنقل المصاب إلى اقرب مستشفى أو مركز صحي أو مبادرة السائق بإخبار الشرطة فورا ، كما تم توضيح حالات اجتماع الظروف والأعذار معا .

إما فيما يتعلق بالجزاءات المدنية وتدابير الوقاية للحد من جرائم المرور ، فقد تم البحث في موضوع الجزاء المدني في جرائم المرور وتم توضيح أركان المسؤولية المدنية وهي الضرر الناشئ عن جرائم المرور ، والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر ، كما تناولنا البحث في التعويض من خلال تعريفه لغة واصطلاحا وبيان أنواعه ، وتقدير التعويض .

واستعرضنا تدابير الوقاية للحد من جرائم المرور من خلال توضيح السلامة المرورية ودورها في الحد من جرائم المرور، المتمثلة في العامل البشري والطريق والمركبة .

ودور المجتمع في الوقاية من جرائم المرور فضلا عن دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية في الوقاية من جرائم المرور